

طولكرم تختنق اقتصاديا.. أسواق خاوية وتجار على حافة الانهيار

وحويوة خاصة يوم السبت، تعاني اليوم من ركود غير مسبوق، مع انخفاض واضح في القدرة الشرائية وتراجع كبير في حجم المبيعات، الأمر الذي دفع العديد من التجار إلى تقليص أعمالهم أو إغلاق محالهم وتسريح عمالهم بسبب تراكم الخسائر.

ويحذر تجار وأصحاب محال من أن استمرار هذه الإجراءات يهدد بانهيار قطاعات اقتصادية حيوية في المدينة، في ظل غياب حلول أو تدخلات حقيقية للتخفيف من حدة الأزمة.

ويقول التاجر عصام ياسين، صاحب محل ملابس في أحد المجمعات التجارية وسط السوق، إن الحركة التجارية تراجعت بشكل كبير جدا، مضيفا أن أيام السبت التي كانت تشهد اكتظاظا بالمتسوقين أصبحت تمر دون أي حركة تذكر، وأن هناك أياما لا يتمكن خلالها التجار حتى من تغطية تكاليف التشغيل.

وأشار المواطن محمد إبراهيم (45 عاما) إلى أن المدينة فقدت جزءا كبيرا من حيويتها الاقتصادية، مؤكدا أن الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار وقلة الرواتب، أثرا بشكل مباشر على قدرة المواطنين الشرائية. وقالت المواطنة أم لؤي إن الخروج للتسوق أصبح محدودا بالكاد لتوفير الطعام، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض نسبة صرف رواتب الموظفين، وانقطاع العمال عن أعمالهم بسبب الحصار والإغلاقات.

وفي تعقيبه على الواقع الاقتصادي في المحافظة، قال رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في طولكرم قيس عوض، لمراسلة "وفا"، إن طولكرم باتت من أسوأ المحافظات الفلسطينية اقتصاديا نتيجة استمرار العدوان

وإغلاق الحواجز وفقدان آلاف العمال لأعمالهم، إلى جانب تراجع نسبة صروف رواتب الموظفين، مع استمرار احتجاز إسرائيل لعائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الحركة التجارية والاقتصادية.

وأوضح عوض أن المحافظة تمر بوحدة من أصعب المراحل الاقتصادية في تاريخها، مشيراً إلى أن العديد من المحال التجارية سحرت موظفيها، فيما اضطر بعض التجار للبيع برأس المال فقط لتأمين احتياجاتهم المعيشية.

وأضاف أن المدينة فقدت نحو 75% من زوارها القادمين من أراضي عام 1948 بسبب إغلاق الحواجز وتشديد الاحتلال من إجراءاته العسكرية، الأمر الذي أدى إلى تراجع حاد في الحركة الشرائية، لافتا إلى أن عددا من المنشآت التجارية والصناعية بات يعمل بدوام جزئي يقتصر على يومين أو ثلاثة أيام أسبوعيا.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات فاقم الأزمة عبر زيادة تكاليف النقل وأسعار السلع، ما أثر بشكل مباشر على المواطنين والحركة التجارية.

وبيّن عوض أن نزوح سكان مخيمي طولكرم ونور شمس إلى القرى والضواحي المحيطة أدى إلى تراجع النشاط التجاري داخل المدينة، بعد انتقال القوة الشرائية إلى المناطق التي نزع إليها السكان.

وأكد أن الاقتحامات المتكررة وتواجد آليات الاحتلال في الأسواق، إلى جانب مدهامة المحال التجارية والمقاهي، خلق حالة من الخوف لدى المواطنين والمتسوقين، فضلا عن إغلاق المدخل الرئيسي المحاذي لمخيم نور شمس،

طولكرم- وفا- هدى حبايب- تعيش مدينة طولكرم أوضاعا اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة في ظل عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل، وما يرافقه من تشديد للإجراءات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى شلل شبه كامل في الحركة التجارية وتراجع غير مسبوق في النشاط الاقتصادي داخل المدينة.

وعلى مدار 468 يوما، تواصل قوات الاحتلال عدوانها على مدينة طولكرم ومخيمها (طولكرم ونور شمس)، في واحدة من أطول وأعنف موجات التصعيد التي شهدتها المحافظة، وسط حصار مشدد واقتحامات متكررة رافقها تدمير واسع للبنية التحتية والمنازل والمنشآت، إلى جانب تهجير آلاف المواطنين قسرا من منازلهم.

وألقى هذا الواقع بظلاله الثقيلة على الجانبين الاقتصادي والإنساني، في ظل تشديد الإجراءات العسكرية على الحواجز الرئيسية المحيطة بالمدينة، لا سيما حاجز عناب شرقاً وبوابة جبارة جنوباً، إضافة إلى الإغلاق الكامل لحاجز شوفة جنوب شرق المدينة، ما حد من وصول الزائرين وأعاق حركة المواطنين والعمال، الذين فقد الآلاف منهم مصادر رزقهم بعد منعهم من الوصول إلى أماكن عملهم داخل أراضي عام 1948.

وتفاقمت الأزمة الاقتصادية مع منع دخول المواطنين من أراضي عام 1948 إلى طولكرم، خاصة خلال أيام السبت، ما انعكس بشكل مباشر على الأسواق التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة عليهم، لتبدو بشوارع المدينة وأسواقها شبه خالية في مشهد يعكس حجم التدهور الاقتصادي الذي تعيشه المحافظة. وباتت الأسواق التي كانت تشهد حركة نشطة



منتجاتهم وإغلاق المعابر، مبيّناً أن الأزمة انعكست أيضا على أوضاع الغرفة التجارية نفسها، بعد تراجع عدد المنتسبين من نحو 2800 منتسب سابقا إلى قرابة 530 فقط حاليا. وأوضح عوض أن هذا التراجع أثر على قدرة الغرفة والبلدية على تقديم الخدمات، وأدى إلى تقليص المساهمات المالية والاكتفاء بالكاد بتأمين رواتب الموظفين، مبيّناً أن الغرفة التجارية تقدمت بمطالب للحكومة لإلغاء التجار في المحافظة من الضرائب ورسوم الحرف. وأكد أن الغرفة التجارية تعمل على تنفيذ خطوات للتخفيف من حدة الأزمة، من بينها السعي لفتح شارع الحرش شرق المدينة لتسهيل وصول الزوار، إلى جانب متابعة مشروع تاهيل شارع نور شمس والبنية التحتية المحيطة به بعد مخاطبة الحكومة، حيث تم الموافقة عليه، والذي رُصد له تمويل بقيمة ثلاثة ملايين يورو، ومن المتوقع طرح عطائه خلال الفترة المقبلة. وأشار عوض إلى استمرار جهود الغرفة التجارية في معالجة القضايا المالية والضريبية للتجار بطرق ودية، إلى جانب التواصل مع البنوك لمحاولة التخفيف من الأعباء المالية المفروضة عليهم ضمن الإمكانيات المتاحة.

ما زاد من عزل المدينة اقتصادياً. وأضاف أن المواطنين من أراضي الـ 48 يواجهون معاناة كبيرة عند دخول المدينة أو مغادرتها، خاصة عبر حاجزي عناب وجبارة، بسبب الإغلاقات المفاجئة، ما يدفع الكثيرين للزخرف عن زيارة المدينة. وأوضح عوض أن الغرفة التجارية حاولت خلال الفترة الماضية إنعاش الحركة الاقتصادية عبر تنظيم مهرجانات تسويقية وبيارات تجارية، إلا أن ضعف القدرة الشرائية حال دون تحقيق نتائج ملموسة.

وأكد أن تداعيات العدوان طالت مختلف القطاعات، بما فيها التعليم والصناعة، مشيراً إلى أن العديد من المصانع والمؤسسات خفضت أيام العمل للحفاظ على استمرار الموظفين في وظائفهم. ولفت عوض إلى أن الأزمة باتت واضحة حتى في شارع باريس، أحد أبرز الشوارع التجارية في المدينة، حيث عرض عدد من التجار محالهم للبيع، فيما اضطر مواطنون إلى تقليص إنفاقهم بشكل حاد، ووصل الأمر لبعضهم إلى بيع مقتنيات شخصية لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

وأشار كذلك إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدها المزارعون نتيجة صعوبة تسويق

تقرير: طرق التفافية بمليارات الشواقل لتكريس الاستيطان وعزل الفلسطينيين في الضفة

بعضها. كما أشار التقرير إلى تصاعد المخاطر التي تهدد المسجد الأقصى المبارك، في ظل دعوات أطلقتها جماعات "الهيكل" المتطرفة لتنفيذ اقتحامات واسعة للمسجد خلال ما يسمى "ذكرى توحيد القدس"، بالتعاون مع شخصيات سياسية إسرائيلية. كما حذر من فتوى أصدرها الحاخام المتطرف دوف ليؤور تتيح لوزير الأمن القومي إيتبار بن غفير اقتحام جميع مرافق المسجد الأقصى، بما فيها المسجد القبلي وقبة الصخرة، في خطوة اعتبرها التقرير تصعيداً خطيراً يستهدف تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف.

وعلى صعيد آخر، توقف التقرير عند تصريحات قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال آفي بلوط، التي أقر فيها بوجود سياسة تمييز واضحة في التعامل مع الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة. وأوضح بلوط أن جيش الاحتلال يتجنب إطلاق النار على المستوطنين حتى في حالات الاعتداء، خشية "التداعيات المجتمعية"، في حين يواصل اعتماد قواعد اشتباك صارمة بحق الفلسطينيين أدت إلى مقتل عشرات المواطنين خلال العام الماضي.

واعتبر المكتب الوطني أن هذه التصريحات تؤكد ما تذهب إليه تقارير حقوقية دولية بشأن تكريس إسرائيل لنظام "إبارةهاد" قانوني وميداني في الضفة الغربية، يقوم على ازدواجية واضحة في تطبيق القانون واستخدام القوة.

كما أشار التقرير إلى قرار مجلس الشيوخ في ولاية أريزونا الأمريكية اعتماد مصطلح "يهودا والسامرة" بدلا من "الضفة الغربية" في الوثائق الرسمية، معتبراً أن الخطوة تأتي ضمن محاولات دعم الرواية الاستيطانية الإسرائيلية والتأثير على الخطاب السياسي الأميركي تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

غادي" التي جرى الاعتراف بها رسمياً خلال تموز 2024، إلى جانب بؤر أخرى في مسافر يطا والأغوار الشمالية. كما نقل التقرير عن صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن إسرائيل تعزز إقامة مستوطنتين جديدتين في الأغوار الشمالية هما "بيزك" و"تامون"، ضمن خطة أوسع وضعها مجلس المستوطنات لإنشاء 18 مستوطنة جديدة في المنطقة.

وأكد المكتب الوطني أن عام 2026 يشكل "نقطة تحول حاسمة" في مسار الاستيطان، إذ تمت المصادقة منذ تشكيل الحكومة الحالية على أكثر من 100 مستوطنة وبؤرة استيطانية ومزرعة رعية. وكشف التقرير أن مجلس الوزراء الإسرائيلي صادق، خلال اجتماع سري عقد بالتزامن مع الحرب على إيران، على إقامة 34 مستوطنة إضافية، وسط تكتم شديد خشية ردود الفعل الدولية.

وفي سياق متصل، حذر التقرير من المخاطر المترتبة على تنفيذ المخطط الاستيطاني في منطقة "E1" شرق القدس، الذي يهدف إلى بناء آلاف الوحدات الاستيطانية وربط مستوطنة "معاليه أوديميم" بالقدس، ما يهدد بشكل مباشر التواصل الجغرافي الفلسطيني في الضفة. وأشار إلى رسالة وقعها 448 مسؤولاً أوروبياً سابقاً، بينهم مسؤولون كبار في الاتحاد الأوروبي، دعا فيها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف ما وصفوه بـ"الضم غير القانوني" الذي تنفذه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما استعرض التقرير تحذيرات جمعية "عبر عميم" الإسرائيلية، التي أكدت أن سياسة الضم الإسرائيلية حول القدس تؤدي إلى تهجير منهجي للفلسطينيين، خاصة في ظل التوسع الاستيطاني في منطقة "E1"، وشق طرق ومشاريع بنية تحتية بمئات ملايين الشواقل تهدف إلى ربط المستوطنات بالقدس وعزل المناطق الفلسطينية عن



أن إسرائيل شقت خلال السنوات الماضية أكثر من 952 كيلومتراً من الطرق الالتفافية، ما ساهم في تقطيع أوصال الضفة الغربية والحد من التوسع العمراني الفلسطيني.

وفي موازاة مشاريع الطرق، كشفت التقرير عن تسارع كبير في وتيرة البناء الاستيطاني، مشيراً إلى أن ما يسمى المجلس الأعلى للتخطيط في الإدارة المدنية يناقش حالياً مخططات لبناء 643 وحدة استيطانية جديدة، إضافة إلى 517 وحدة أخرى في مستوطنتي "ماسوعا" و"محانيه غادي" في الأغوار الشمالية. وبذلك يرتفع عدد الوحدات الاستيطانية التي تمت المصادقة عليها أو مناقشتها خلال عام 2026 إلى 3732 وحدة، بينها نحو 1338 وحدة في مستوطنة "قدميم" التي يقيم فيها الوزير سموتريتش. وأشار التقرير إلى أن حكومة الاحتلال تواصل شرعنة البؤر الاستيطانية وتحويلها إلى مستوطنات قائمة، كما حدث مع بؤرة "محانيه

بمتوسط سنوي يصل إلى 1.4 مليار شيقل. وبحسب التقرير، تشمل المشاريع الجديدة طرقاً قيد التنفيذ أو قريبة من بدء العمل، من بينها محور المحاجر، وطريق جابا الالتفافي، ونفق قلنديا، وطريق العيزرية-الزيم، والطريق الدائري الشرقي في القدس، إلى جانب مشاريع في رام الله وبيت لحم وقلقيلية ونابلس وجنين والخليل والأغوار. كما تتضمن المخططات مشاريع إعداد وتخطيط قانوني وتنفيذي لطرق جديدة تربط المستوطنات الكبرى بشبكات الطرق الرئيسية، بما في ذلك شارع 60 الذي يخترق الضفة الفلسطينية من شمالها إلى جنوبها. وأكد التقرير أن حكومة الاحتلال باشرت منذ تشكيلها نهاية عام 2022 بتنفيذ مشاريع طرق التفافية واسعة، من بينها طريق حوارة الالتفافي، وطريق العرب، وطريق اللبن الغربية، وطريق النبي إلياس، والطوق الشرقي حول القدس، إضافة إلى توسيع شارع 60 وطريق "غوش عصيون-البحر الميت". وأوضح

نابلس- الحياة الجديدة- حذر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، في تقريره الأسبوعي، من تصعيد إسرائيلي واسع في مشاريع البنية التحتية الاستيطانية في الضفة الفلسطينية المحتلة، عبر ضخ مليارات الشواقل في شق طرق التفافية جديدة وتوسيع المستوطنات وربطها بالداخل الإسرائيلي، في إطار مخطط متسارع يهدف إلى تكريس الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية وتعميق عزل المدن والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض.

وأوضح التقرير أن وزير المالية الإسرائيلي ووزير الاستيطان في وزارة الجيش بتسليل سموتريتش، ووزيرة النقل والمواصلات ميري ريغيف، أعلنوا تخصيص 1.075 مليار شيقل إضافية لطرق المستوطنات خلال الأعوام الممتدة بين 2026 و2028، تضاف إلى سبعة مليارات شيقل سبق رصدها لهذا الغرض خلال السنوات الأخيرة. واعتبر التقرير أن هذه المخصصات تعكس حجم الأولوية التي تمنحها الحكومة الإسرائيلية للمشروع الاستيطاني، إذ تمثل نحو 30% من ميزانية الطرق بين المدن في إسرائيل، رغم أن المستوطنين يشكلون نحو 3% فقط من السكان الإسرائيليين.

وأشار المكتب الوطني إلى أن حكومة الاحتلال استثمرت خلال السنوات الماضية بمبالغ ضخمة في تطوير الطرق الالتفافية في الضفة الغربية، بهدف تسهيل إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، إضافة إلى خلق شبكة مواصلات تربط المستوطنات ببعضها وبالداخل الإسرائيلي دون المرور بالتجمعات الفلسطينية. ولفت التقرير إلى أن سموتريتش كان قد أعلن، خلال مؤتمر لحزب "الصهيونية الدينية" في حزيران 2024، تخصيص سبعة مليارات شيقل لطرق المستوطنات على مدى خمس سنوات،

قطار الحرمين السريع يرفع جاهزيته لخدمة ضيوف الرحمن بـ 5300 رحلة خلال موسم حج 1447هـ



إلى (417) مقعداً للقطار الواحد، فيما يُعدّ القطار من أسرع القطارات في العالم بسرعة تشغيلية تصل إلى (300) كيلومتر في الساعة، ويختصر زمن الرحلة بين مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى نحو ساعتين و(15) دقيقة، بما يعزز كفاءة التنقل بين المدينتين المقدستين خلال الموسم. وأشار إلى أن عدد الرحلات اليومية سيصل خلال أوقات الذروة إلى أكثر من (140) رحلة يومياً، فيما ستشهد محطة المدينة المنورة رحلة وصول أو مغادرة كل (25) إلى (30) دقيقة، بما يساهم في تلبية الطلب المرتفع وتسهيل تنقل الحجاج. ويأتي هذا التكامل والتشغيل المنظم لقطار الحرمين السريع امتداداً للجهود المبذولة ضمن منظومة النقل والخدمات اللوجستية في المملكة، الهادفة إلى تسهيل حركة ضيوف الرحمن، وتوفير خيارات نقل آمنة وسريعة وذات كفاءة عالية، بما يواكب الزيادة الكبيرة في أعداد الحجاج خلال موسم الحج.

المدينة المنورة- وفا- يُشكّل قطار الحرمين السريع في المدينة المنورة عنصرًا محوريًا ضمن منظومة النقل والخدمات اللوجستية، من خلال تكامله مع مختلف وسائل النقل وارتباطه المباشر بمطار الملك عبد العزيز الدولي؛ بما يساهم في تسهيل تنقل ضيوف الرحمن بين مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال موسم حج 1447هـ.

وقال المتحدث الرسمي للخطوط الحديدية السعودية (سار) خالد بن يوسف الفرخان، إن الخطة التشغيلية لقطار الحرمين السريع خلال موسم حج هذا العام تتضمن تشغيل أكثر من (5300) رحلة، وتوفير أكثر من (2.21) مليون مقعد لنقل ضيوف الرحمن بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، مروراً بالمحطات الرئيسة في جدة، ومطار الملك عبد العزيز الدولي، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

وبيّن الفرخان أن الأسطول التشغيلي لقطار الحرمين السريع يضم (35) قطاراً، بسعة تصل